مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

2 May 2000
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل – ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

ورقة عمل مقدمة من البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي

فيما يتعلق بالفقرات الأولى إلى السابعة من الديباجة والمواد الأولى إلى الرابعة والسادسة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية والأحكام ذات الصلة من ''المبادئ والأهداف''، يقترح الاتحاد الأوروبي، بناء على الإطار الذي أقامته المعاهدة والمبادئ والأهداف المحددة في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، العناصر التالية كمجالات، من بين مجالات أخرى، وكوسائل يمكن السعي بها إلى إحراز المزيد من التقدم مستقبلا:

١ – وضع مناطق خالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بناء على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول في المنطقة المعنية.

٢ – توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتي تقر بأن الضمانات الأمنية المنصوص عليها في المعاهدة متاحة لتلك المناطق.

٣ – التأكيد على أهمية اتخاذ الدول المعنية للخطوات الرامية إلى تفعيل الضمانات المنصوص عليها في تلك المعاهدات وبروتوكولاتها.

٤ – دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر قمة موسكو لمجموعة البلدان الصناعية السبعة ومجموعة الثمانية السياسية بشأن السلامة النووية والمعقود في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى إخضاع المواد الانشطارية المنعوتة بكونها لم تعد لازمة لأغراض الدفاع لضمانات دولية ملائمة وحماية مادية.

٥ – دعوة جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى إبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

020500 020500 00-41419 (A)
0041419

للطاقة الذرية في أسرع وقت ممكن للوفاء بمقتضيات المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

٦ - إعادة تأكيد أحكام مبادئ وأهداف مقرر الوثيقة الختامية (الجزء الأول) لمؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشأن الضمانات.

٧ - دعوة جميع الدول التي أبرمت فعلا اتفاقات ضمانات إلى إبرام بروتوكولات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدخالها حيز النفاذ وذلك في أقرب وقت ممكن بغية التنفيذ المبكر لنظام ضمانات معزز وإدراجه لاحقا في تدابير الضمانات القائمة.

٨ - دعوة الموردين النوويين إلى مواصلة جهود مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانغر لتعزيز الشفافية وتشجيع الحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

٩ - دعوة جميع الدول إلى اتخاذ التدابير لضمان خضوع صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة لنظام ملائم للإشراف والمراقبة، يسهل التطوير التكنولوجي التعاوني بتوفير الثقة للموردين في أن السلع والتكنولوجيا والمواد لن تستخدم إلا في الأغراض السلمية.